الفصـــل الثانـــى

أثر فلسفة التعليم الثانوى العام وقوانينه فى مصر على أهداف اللغة العربية وخططها به من عام ١٩٢٣ إلى ١٩٥١.

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على الظروف التى أحاطت بتدريس اللغة العربية وانعكاسات هذه الظروف على أهداف مناهج اللغة العربية وخططها فى المرحلة الثانوية العامة فى مصر فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥١.

وسوف يشتمل هذا الفصل على المحاور التالية:

- **فلسفة التعليم الثانوى العام وأهدافه فى مصر فى هذه الفترة.**
- **قوانين التعليم الثانوى العام فى مصر فى هذه الفترة.**
- **أثر هذه القوانين على أهداف مناهج اللغة العربية فى التعليم الثانوى فى مصر فى الفترة المحددة.**
- **أثر هذه القوانين على خطط مناهج اللغة العربية فى التعليم الثانوى العام فى مصر فى الفترة المحددة.**

الفصـــل الثانـــى

أثر التعليم الثانوى العام فى مصر على أهداف اللغة العربية وخططها به من عام ١٩٢٣ إلى ١٩٥١.

مما لاشك فيه أن تطور التعليم الثانوى يرتبط بكثير من العوامل الهامة فى مقدمتـــها، الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفة التعليمية وفلســـفة التعليـم الثـانوى، و التغيرات التى حدثت فى أهدافه وبنيته ومناهجه، إذ لايمكن أن تتناول الدراسة تطـور التعليـم الثانوى ومناهجه بمعزل عن هذه الجوانب، وإلا تكون الدراســة قـاصرة لا تفـى بـالأهداف المطلوبة. وعلى ذلك فإن البحث فى تطور الفلسفة التعليمية فى مصر منذ عام ١٩٢٣ وحتـــى الآن لابد وأن يأخذ فى الاعتبار العوامل التى انعكست على التعليم الثانوى ، فساهمت فى تحديد اتجاهات سياسته التعليمية والتى أدت بدورها إلى تعدد قوانين تنظيم التعليم الثانوى فى الفـــترة موضع البحث، كما أدت إلى تحديد الأهداف الأساسية، التى ينبغى أن يرمى إليها التعليـم فـــى هذه المرحلة فى كل فترات تطوره، وذلك من خلال منظور ثقافى واسع يتناول الأبعاد السياسية والاجتماعية فى هذه الفترة ، حتى يمكن الوقوف على الظروف التى دُرست فى إطارها مناهج اللغة العربية، والتعرف على انعكاسها على مناهج اللغة العربية فى المرحلة الثانوية فى الفترة من ١٩٢٣ حتى الآن.

* <u>فلسفة وأهداف التعليم الثانوى فى مصر منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢:</u>

من الطبيعى أن يكون لاضطرابات الحالة السياسية، وتدهور الحالة الاقتصاديـــة، ونقـص الخدمات الاجتماعية فى مصر قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢، أثر فى التعليـم بصـورة عامـة، والتعليم الثانوى بصفة خاصة، حيث لايمكن عزل التعليم الثانوى فى مصر عن الإطار العـــام للتعليم فى المجتمع، وما يجرى فيه من أحداث، وما يسوده من فلسفات، وما يطرأ عليـــه مـن تغييرات. وبناء على ذلك أصبحت سياسة التعليم الثانوى فى مصر موضـــع تغـير مسـتمر، واضطراب دائم – شأنه شأن التعليم عامة– الأمر الذى أدى إلى تعدد قوانينه فى هـذه الفـترة غير أن الفترة عقب الحرب العالمية الثانية كانت تتميز باهتمام رجال التربية والتعليـم بإعـادة النظر فى أسس التعليم، فقد أوضحت الحرب العالمية الثانية للعالم ضرورة إعادة النظر فى نظم التعليم وسياسته وأهدافه وطرائقه وأساليبه، ثم توجيهه إلى ما يهيئ لكل مجتمع نشـــر دعـائم السلام العالمى، ولم تكن مصر لتقف جامدة وسط هذا التيار الذى سايرته معظم دول العالم؛ لذا قام بعض المشتغلين بالتعليم يدلون بآرائهم، ويتقدمون بمقترحاتهم الخاصة بما يجب أن تكـــون

عليه سياسة التعليم بمصر. وقد أطلق الدكتور/أبو الفتوح رضوان على الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٢ من تاريخ التعليم فى مصر اسم مرحلة ظهور اتجاهات جديدة فى سياسة التعليم [١].

وللتعرف على اتجاهات فلسفة التعليم الثانوى فى مصر فى هذه الفترة لابد من عرض البحوث والدراسات التربوية التى جاءت فى تقارير رجال التربية والتعليم فى مصر، والتى نادى بها قادة الفكر والتيارات الثقافية التى سادت المجتمع المصرى فى هذه الفترة. ومن أهم هذه الأبحاث والتقارير حسب التسلسل التاريخى مايلى:

أ. اقتراحات معهد التربية التى تقدم بها المعهد إلى وزارة المعارف سنة ١٩٣٤:

اقترح المعهد فيما يخص التعليم الثانوى مايلى:

تنويع مدارس المرحلة الثانوية -التى تبدأ من سن الثالثة عشر- إلى ثلاثة أنواع، تبعاً لميول الأطفال وقدراتهم من جهة، وتبعاً للظروف الاقتصادية من جهة أخرى، وحدد المعهد هذه الأنواع فى :

١- المدارس الثانوية العادية:

ومدة الدراسة بها ست سنوات على أن يكون التعليم فيها ثقافياً كله، وتنقسم الدراسة فيها إلى قسمين، مدة الأول أربع سنوات والثانى سنتان، ويبدأ الاستعداد للتخصص من السنة الخامسة وتؤدى هذه المدرسة إلى الجامعة وما فى مستواها.

٢- المدارس الفنية:

وهى منوعة بين صناعى وزراعى وتجارى ومدتها ست سنوات وتنقسم الدراسة فيها إلى قسمين، مدة الأول أربع سنوات على أن يكون التعليم فيه فنى ولكن على أساس عريض من الثقافة، ومدة الثانى سنتان وفيه يبدأ التلميذ بالتخصص، وتؤدى هذه المدرسة إلى الحياة العملية من جهة، وإلى الالتحاق بالمدارس العليا من جهة أخرى.

٣- المدارس المهنية:

واعتبرها المعهد مدارس خاصة مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، على أن يكون التعليم فيها ذا صيغة عملية بارزة، وتعد هذه المدرسة تلاميذها لكسب الرزق بجانب التمتع بقدر معين من الثقافة[٢].

---

١ - أبو الفتوح رضوان وآخرون: أصول التربية ونظام التعليم، القاهرة، مطبعة الرسلة، ط١ ، ١٩٩٥ ؛ ص ص ٢٢١ ، ٢٢٣.

(٢) إسماعيل محمود القبانى: سياسة التعليم فى مصر، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤، ص٥٥.

ب- تقرير نجيب الهلالى عن إصلاح التعليم فى مصر عام ١٩٤٣:

عندما أعيد أسناد وزارة المعارف العمومية إلى الهلالي، أتاح ذلك للهلالى الفرصة لإعادة دراسة مشكلات التعليم الثانوى فى إطار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فتقدم بتقريره الذى يرى فيه ضرورة التوسع فى التعليم طولاً وعرضاً وعمقاً، فأما التوسع طولاً فيعنى به زيادة مدة الدراسة، بحيث تمتد من المهد إلى اللحد، والتوسع عرضاً يعنى تهيئة الفرص المتساوية لجميع طبقات الأمة، أما العمق فيعنى الاهتمام بنوع التعليم وملاءمته لطاقة المتعلم وحاجته[١]، كما طالب الهلالى بمجانبة التعليم وإلغاء المصروفات تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع[٢]، وفى سبيل تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم الثانوى- رأى الهلالى أن ذلك يقتضى تنويع المدارس الثانوية إلى عادية وزراعية وصناعية وتجارية[٣] .

والملاحظ على هذا التقرير أنه جسد فلسفة التعليم فى عدد من النقاط هى:

- التوسع فى التعليم.
- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع طبقات الأمة.
- مجانية التعليم.
- تنويع المدارس الثانوية.

جـ- اقتراحات إسماعيل القبانى الذى تقدم بها إلى وزارة المعارف عام ١٩٤٥:

فقد تقدم القباني بمذكرة عن السياسة العامة لنشر التعليم فى مصر، رفعها لوزارة المعارف العمومية، وقد طالب فيها بتحديد سن القبول بالمدارس الثانوية بما لا يزيد عن (١٤) عاماً، لأن هذا هو السن المناسب الذى تتضح فيه الميول والاستعدادات، وعلى ذلك يرى أن ينوع التعليم الثانوى للتلاميذ فيكون هناك: مدارس نظرية تشبع الميول الفكرية للتلاميذ، ويراعى فيها الإعداد للدراسة العلمية العالية، ومدارس ثانوية فنية تعد الفتيان للحياة العملية من زراعية وتجارية وصناعية، على ألا تغفل فيها حاجات النمو الروحى والثقافى، كما رأى أنه ينبغى أن تفتح للخريجين فيها أبواب الدراسة الفنية العالية[٤] .

هذا بالنسبة للبنين، أما البنات فقد رأى أن يقابل هذين النوعين نوعان من التعليم الثانوى للبنات، الأول نظري يقابل ما تقدمه مدارس هذا النوع للبنين، والثاني تعليم عملي يعنى بالثقافة

---

(١) أحمد نجيب الهلالى: تقرير عن إصلاح التعليم فى مصر ١٩٤٣، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٠، ص٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٨.

(٤) إسماعيل محمود القبانى: سياسة التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ٦٨.

النسوية الخاصة[1] كما رأى أن تقسم مدة التعليم الثانوى إلى مرحلتين: مرحلة متوسطة ومدتها سنتان وتكون الدراسة فيها واحدة للجميع، وتختم هذه المرحلة بامتحان عام يكون أساساً لانتقال التلاميذ إلى المرحلة الثانية، التى تكون مدتها ثلاث سنوات. وفى هذه المرحلة يتفرع التعليم إلى قسمين رئيسيين: القسم المدرسى، والقسم الحديث، ومناهج القسم المدرسى معدة للطالب ذى الميول والاستعدادات النظرية، والذى يظهر صلاحيته للتعليم الجامعى. أما الدراسة للتعليم الجامعى فيتخرج من هذا القسم إلى ميدان الحياة[2].

وقد أثرت اقتراحات معهد التربية والقبانى فى وزارة المعارف، وظهر ذلك فى التقريرين اللذين تقدمت بهما الوزارة إلى المجلس الأعلى للتعليم، وكان الأول فى ديسمبر ١٩٤٥، والثانى فى فبراير ١٩٤٦، وخلصت الوزارة منهما بمشروع لتنظيم التعليم استفادت فيه من اقتراحات القبانى، مع إدخال بعض التعديلات عليها.

كما كان من أهم أثار هذه الاقتراحات على التعليم صدور القانون رقم (١٠) لسنة (١٩٤٩) والذى أحدث تغييراً فى بنية المدرسة الثانوية.

د- تقرير السنهورى عن إصلاح نظم التعليم عام ١٩٤٨[3]:

وقد أكد السنهورى فى تقريره على ضرورة تنويع التعليم الثانوى، وطالب وزارة المعارف بالاهتمام بهذا الأمر، وإعطائه نصيباً وافراً من عنايتها. فالتعليم الثانوى - كما يراه السنهورى- لابد أن يكون معيناً للتلميذ على صقل مواهبه وتنمية استعداداته وبما أن هذه الميول متنوعة، لذا لابد من تنوع التعليم الثانوى لمجاراة هذه الميول[4].

وقد أخذت وزارة المعارف بفلسفة تنويع التعليم الثانوى، فقسمته إلى مرحلتين: الأولى يتلقى فيها التلاميذ دراسة مشتركة تغذى مختلف الاستعدادات والميول وتبرزها، بحيث يستطيع كل طالب أن يتجه بعد ذلك إلى نوع التعليم الذى يجد فيه المجال لاستغلال مواهبه[5].

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢) إسماعيل محمود القبانى: دراسات فى مسائل التعليم، القسم الثانى، تنظيم التعليم، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١، صفحات ٢٨٣-٢٨٩.

(٣) وزارة المعارف العمومية: تقرير عن تطور التعليم فى مصر فى العام الدراسي ٤٩ - ١٩٥٠، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٠.

(٤) عبد الرازق السنورى: "إصلاح نظم التعليم العام"، صحيفة التربية، السنة الأولى، القاهرة، يونيه عام ١٩٤٨، ص ص ٦-٩.

(٥) وزارة المعارف العمومية: مجموعة تقارير عن تطور التعليم فى مصر فى العام الدراسي ٤٧-١٩٤٨، ٤٨، ١٩٤٩، ٤٩-١٩٥٠، القاهرة ، المطبعة الأميرية.

هـ- تقرير عن تطور التعليم عام ١٩٥٠[١]:

حيث جاء فى هذا التقرير أن الحكومة قررت أن يكون التعليم العام فى جميع مراحله حتى بدء التعليم الجامعى بالمجان لجميع التلاميذ إناثاً وذكوراً الذين يصلحون له.

وقد ارتبطت سياسة مجانية التعليم بآراء الدكتور/ طه حسين، الذى كان وزيراً للتعليم فى ذلك الوقت، وتركزت آراؤه فى اعتبار أن التعليم حق لكل مواطن مثل حق الحياة، وأن يتعلم الشعب إلى أقصى حدود التعليم[٢]. وفيما يتعلق بالتعليم الثانوى رأى طه حسين " أن هذا التعليم مختلف عن التعليم فى المرحلة الأولى من حيث طبيعته، ومن حيث مدته، ومن حيث غايته التى ينتهى إليها، ويقرر أن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى نفقات كثيرة، وجهود عظيمة من الدولة، لذا يجب ألا يكون إلزامياً، وهو لا يقدم إلى التلاميذ مجاناً، وإنما يؤخذ من القادرين أجر هذا التعليم، ويحط ثقله عن العاجزين عن أدائه، وذلك لأن من حق الفقراء أن يتعلموا، وأن يطمحوا إلى التعليم العالى، ففى هذا تحقيق للديمقراطية، وفيه مصلحة للأمة من جهة ثانية[٣].

وفى ضوء التقارير السابقة يتضح أن فلسفة التعليم الثانوى فى مصر فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ كانت تهدف إلى :

١- الأخذ بسياسة ديمقراطية التعليم ومراعاة تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء الشعب.

٢- الأخذ بسياسة التوسع فى التعليم.

٣- الأخذ بسياسة تنويع التعليم الثانوى.

٤- إطلاق مجانية التعليم.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذه السياسة كانت خافته وضعيفة الأثر فى بداية هذه الفترة، ثم بدأت تقوى وتشتد منذ أوائل الحرب العالمية الثانية وبخاصة منذ سنة ١٩٤٠.

أما أهداف التعليم الثانوى: فقد ظلت طوال هذه الفترة دون تغيير عما وضعه الاستعمار، وقد ساعد على ذلك ظروف المجتمع السياسة والاقتصادية والاجتماعية رغم جهود قادة الفكر لتطوير التعليم الثانوى. ولكن ارتباط السياسة التعليمية بالسياسات الحزبية التى كانت تسيطر على البلاد فى تلك الفترة، أدى إلى كثرة القوانين التعليمية وتعددها بل وتضاربها، مما ضيع جهود قادة الفكر التعليمى فى مصر.

ومن هنا يتضح أن التعليم الثانوى طوال هذه الفترة كان يهدف إلى:

---

(١) وزارة المعارف العمومية: تقارير عن تطور التعليم في مصر في العام الدراسي ١٩٥١/٥٠، القاهرة، المطبعة الأميرية ١٩٥٢، ص ١.

(٢) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، بيروت، دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٣، ص ص ١٥٠، ١٥١.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٣٧، ١٣٨.

- إعداد التلاميذ لمواصلة الدراسة فى الجامعات والمعاهد العليا.
- شغل الوظائف الحكومية وممارسة الأعمال الأخرى.

وهذا ما نصت عليه القوانين المتتابعة للتعليم الثانوى فى هذه الفترة. والتى سنتعرض لـــها الدراسة بالشرح والتحليل فى الصفحات التالية.

٣- قوانين التعليم الثانوى فى مصر منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢:

منذ صدور دستور ١٩٢٣ والتعليم بوجه عام والثانوى بصورة خاصة، قد شهد محاولات إصلاح عديدة، كانت تهدف إلى تفادى القصور به، الأمر الذى ترتب عليه صدور مجموعة من القوانين بشأن تنظيم التعليم والإشراف عليه.

ولن تُعنى هذه الدراسة إلا بقوانين التعليم الثانوى التى صدرت منذ دستور ١٩٢٣ وحتـــى قيام ثورة ١٩٥٢، وهى القوانين التالية:

- قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨.
- قانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٣٥.
- قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤٩.
- قانون رقم (١٠٨) لسنة ١٩٥٠.
- قانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٥١.

وكان لهذه القوانين أثرها على مناهج اللغة العربية حتى تتمشى مع الخطط التـــى نصـــت عليها مواد هذه القوانين، وسوف تتناول الدراسة فيمايلى هذه القوانين بشئ من التفصيل.

أ- قانون رقم (٢٦) لعام ١٩٢٨:

شهد التعليم الثانوى فى هذا العام محاولة إعادة إصلاحه ضمن محاولة إصـــلاح تربويـــة عامة شملت مناهجه على وجه الخصوص، كذلك توحيد نظمه بين البنين والبنات، وزيادة مـــدة التعليم به إلى خمس سنوات بدلاً من أربعة فى القانون السابق، وتعريب لغة التدريـــس حتـــى أصبحت اللغة العربية هى اللغة الوحيدة للتدريس به، وصدر بهذه التعديلات كلها قانون التعليم الثانوى رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ فى عهد على الشمسى وزير المعارف فى حكومـــة مصطفـــى النحاس. إلا أن كثيراً من هذه التعديلات تمت فعلاً فى عام ١٩٢٥[١] :

وقد حدد هذا القانون مدة الدراسة بالتعليم الثانوى بخمس سنوات تنقسم إلى قسمين:

---

(١) محمد خيرى حربى وآخرون : تطور التربية والتعليم في ج.ع.م. خلال الخمسين سنة الأخيرة. ١٩٢٠-١٩٧٠، مركز الوثائق والبحوث التربوية، ١٩٥٨، ص ٢٤.

القسم الأول: ومدته ثلاث سنوات وهو عام لجميع الطلاب الذين يلتحقون بالمدرسة الثانوية، وينتهى بامتحان عام يسمى امتحان الشهادة الثانوية العامة القسم الأول، والتى اشتهرت باسم الكفاءة، ويكون هذا الامتحان فى مقرر السنوات الثلاث.

القسم الثانى: ومدته عامان وتتفرع فيه الدراسة إلى : علمى، أدبى، وينتهى بامتحان شهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى، والتى عرفت باسم البكالوريا[١].

وقد ظل قانون (١٩٢٨) ساريا، حتى عدل بمقتضى قانون (٢٧) لسنة (١٩٣٠) وكان التعديل فى الخطة وليس فى عدد سنوات التعليم الثانوى[٢].

وفى عام (١٩٣٥) قام الأستاذ نجيب الهلالى وزير المعارف بدراسة للتعليم الثانوى أوضح فيها أن أهم عيوبه:

شحن الخطط والمناهج بما لا يتفق وقدرات الطلاب، كما أظهر مساوئ الامتحانات، فهى تختبر الحفظ لا التفكير، كما هاجم الدور الثانى فهو فى رأيه يسهل نجاح كثير من الطلبة الضعاف، مما يضعف مستوى التعليم، كما انتقد مستوى التلاميذ الدراسى المنخفض بسبب ازدحام الفصول، وتضخم المناهج، وضعف التلاميذ فى اللغات، وإهمال الناحية التهذيبية فى التعليم، وإهمال التفكير الناقد والرأى المستقل، وإهمال شئون المعلمين فهاجم كثرة تنقلاتهم مما يعطل مواهبهم، ويعرقل إقامة العلاقات الوثيقة بينهم وبين المدارس التى يعلمون بها، كما عاب على المناهج عدم تناسب ما يجب تدريسه للثقافة العامة، وما يجب تدريسه تمهيدا للتخصص وخلط مواد الثقافة بمواد التخصص فى القسم الثانى، مما يلغى الفائدتين معا، فائدة التثقيف العام، وفائدة التمهيد للتخصيص، وفقدان التوازن بين مدة الدراسة المخصصة للثقافة العامة والمدة المقررة لمرحلة التخصص، مما أدى إلى عدم وفاء السنوات الثلاثة التى خصصت للثقافة العامة للغرض منها[٣].

وأمام هذه المشكلات صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٣٥، والذى اتجه نحو تحديد صورة المدرسة الثانوية التى تحقق الثقافة العامة والتخصص على أساس أن الهدف منها تثقيف الطالب ثقافة عامة تعده لقبول التخصص فيما بعد[٤].

١- وزارة المعارف العمومية: قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ والخاص بتنظيم التعليم الثانوى، القاهرة، وزارة المعارف العمومية، ١٩٢٨، المذكرة الإيضاحية.

٢- وزارة المعارف العمومية: أبحاث ومذكرات متعلقة بالتعليم الثانوى، القاهرة، هيئة البحوث الفنية، وزارة المعارف العمومية، مذكرة على الآلة الناسخة، بدون أرقام.

٣- نجيب الهلالى: التعليم الثانى عيوبه ووسائل إصلاحه، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥، صفحات ١-٩.

٤- المرجع السابق، ص ص ١١، ١٦.

ب- تنظيم التعليم الثانوى فى القانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٣٥:

قسم هذا القانون مدة الدراسة بالثانوى العام- والتى ظلت خمس سنوات- إلى قسمين:

القسم الأول: ومدته أربع سنوات، وتتضمن مناهج مشتركة عامة، يمتحن بعدها الطالب للحصول على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام، والذى سمى (بالثقافة). وكان يمتحن الطالب فى مقرر السنة الرابعة فقط، بعد أن كان يمتحن بمقتضى القانون السابق فى مقرر الثلاث سنوات، ومن يحصل على شهادة الثقافة يحق له الدخول فى القسم الخاص من الدراسة الثانوية.

القسم الثانى: ويسمى بالقسم الخاص ومدته سنة واحدة تتفرع فيه الدراسة إلى ثلاث شعب: شعبة الآداب، شعبة العلوم، شعبة الرياضيات. وتنتهى هذه السنة بامتحان عام يحصل التلميذ بعده على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص، والتى سميت (بالتوجيهية)[١].

وقد وضعت هذه المرحلة - التوجيهية- بمقتضى تعديل سنة ١٩٣٥ تحت إشراف الجامعة، وبذلك اتخذت هذه المرحلة صيغة التوجيه للجامعة[٢].

أما تعليم البنات فى هذه الفترة فقد اختلف عن تعليم الولد فى عدد السنين الدراسية، فبينما كانت مدة الثقافة العامة أربع سنوات للبنين كانت خمسة بالنسبة للبنات، بالإضافة إلى السنة التوجيهية، وبهذا نجد أن تعليم البنت زاد سنة عن تعليم الولد، وكان ذلك بقصد العناية بتدريس المواد السنوية التى أدخلت فى صلب الجداول، وصارت دراستها إجبارية[٣] هذا إلى جانب مراعاة طبيعة الفتاة من حيث إنها أقل احتمالا وأضعف جلدا من البنين.

وفى عام (١٩٤٧) أقرت الوزارة مشروعا لتنظيم التعليم الثانوى يهدف إلى تنويع المرحلة الثانوية، بحيث تلائم مختلف استعدادات وميول التلاميذ، وتنظيم العلاقة بين المرحلة الثانوية، وبين أنواع التعليم الفنى. وفى عام (١٩٤٩) أثيرت قضية التخصص المتأخر فى المرحلة الثانوية وضرورة التبكير به، فالتلميذ يلتحق بالتعليم الثانوى فى سن الثانية عشرة تقريبا، بينما يبدأ التخصص فى سن السادسة عشرة أو السابعة عشرة، وهى سن متقدمة نوعا ما. ولذا تقدم إسماعيل القبانى بمشروع جديد لتنظيم التعليم الثانوى عام ١٩٤٩ فى عهد الوزير

١- وزارة المعارف العمومية: قانون رقم (١١٠) لسنة (١٩٣٥) الخاص بتنظيم التعليم الثانوى، القاهرة، وزارة المعارف العمومية، ١٩٣٥، المذكرة الإيضاحية.

- محمد خيرى حربى، السيد محمد الغزاوى: تطور التربية والتعليم فى إقليم مصر فى القرن العشرين، مركز الوثائق والبحوث التربوية، ١٩٥٨، ص ٤٨.

- وزارة التربية والتعليم "المناهج الدراسية منذ عام ١٨٨٢ حتى ١٩٥٨، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٥.

٢- محمد خيرى حربى وآخرون: مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) وزارة المعارف العمومية، قانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٣٥، مرجع سابق، المذكرة الإيضاحية.

عبد الرازق السنهورى، وبناء عليه صدر القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤٩ والذى قرر لأول مرة توحيد مستوى الدراسة فى المدارس الثانوية سواء الفنية منها والعملية[١].

جـ- تنظيم التعليم الثانوى فى قانون (١٠) لسنة ١٩٤٩:

نص القانون على أن تكون مدة التعليم الثانوى خمس سنوات- للبنين والبنات- على حد سواء. وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ومدته سنتان والدراسة به عامة لجميع التلاميذ بحيث كانت تسمح بالكشف التدريجى عن خصائص التلميذ وميوله وإمكاناته وفى نهاية هذا القسم يعقد امتحان عام يمنح الناجحون فيه شهادة الدراسة المتوسطة.

القسم الثانى: ومدته ثلاث سنوات السنة الأولى يدرس الطلاب فيها دراسة عامة، ثم تتفرع الدراسة فى السنتين الثانية والثالثة إلى ثلاث شعب: الشعبة العلمية، الشعبة الأدبية، الشعبة العامة . وينتهى هذا القسم بامتحان عام يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى شهادة الدراسة الثانوية[٢].

أوجه اختلاف هذا القانون عن سابقة:

- القسم الأول أصبح فى هذا القانون مدته سنتان بعد أن كان أربعة فى القانون السابق، كما تغير مسمى الشهادة التى يحصل عليها الطالب بعد انتهائه من القسم الأول، فأصبح فى هذا القانون تسمى شهادة الدراسة المتوسطة بدلاً من الثقافة فى القانون السابق.
- أما القسم الثانى وهو قسم التخصص فقد زادت مدته يحكم هذا القانون إلى ثلاث سنوات بعد أن كان سنة واحدة فى القانون السابق، كما أصبحت السنة الأولى عامة لكل الطلاب لاكتشاف ميول وقدرات التلاميذ، ويبدأ التخصص من السنة الثانية، واحتفظ هذا القانون بالشعبة الأدبية والشعبة العلمية، ولكنه غيّر شعبة الرياضيات إلى الشعبة العامة، كما تغير مسمى الشهادة التى يحصل عليها الطالب بعد انتهائه من القسم الثانى إلى شهادة الدراسة الثانوية بدلاً من التوجيهية.

إلا أن هذا القانون لم يتم العمل به سوى بضعة أشهر بسبب خروج الوزارة من الحكم، وتولية وزارة أخرى برئاسة مصطفى النحاس، عين فيها طه حسين وزيراً للمعارف فى صيف ١٩٥٠، وبالتالى تغيرت السياسة التعليمية تبعاً لذلك، فصدر القانون رقم (١٠٨) لسنة ١٩٥٠

---

(١) محمد سمير حسانين: التعليم الثانوى العام، ماضيه وحاضره واتجاهات مستقبلة (بحث ميدانى) مؤسسة سعد للطباعة، طنطا، ١٩٧٨.

(٢) الحكومة المصرية، وزارة المعارف العمومية، القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادتى الدراسة المتوسطة والثانوية، القاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية ١٩٤٩، المواد ١٠ ، ٣٣ .

بشأن وقف العمل بأحكام قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤٩، وإعادة العمل بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية، والقوانين المعدلة له فى فترة الوقف[١]. والتى استمر العمل بها عاما واحدا، ثم صدر القانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٥١ والذى ترتب عليه مجانية التعليم الثانوى، واعتبار أن التعليم الفنى بأنواعه فى مستوى التعليم الثانوى، وذلك حتى يتسنى الارتفاع بمستوى التعليم الفنى، وتوجيه الطلاب إليه، وقد أصبح إعداد خريجى المدارس الثانوية الفنية إما لمواصلة دراستهم بالجامعات العليا، أو لمزاولة المهن المختلفة[٢].

د- تنظيم التعليم الثانوى فى القانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٥١:

أبقى هذا القانون مدة الدراسة بالتعليم الثانوى خمس سنوات، ولكنه قسمها إلى ثلاث مراحل:

١-المرحلة الأولى: وتسمى المرحلة الإعدادية ومدتها سنتان، وكانت الدراسة فى هذه المرحلة تشتمل على المواد الثقافية الأساسية، وكان يعقد فى نهاية السنة الثانية امتحانا عاما يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى (شهادة الدراسة المتوسطة).

٢-المرحلة الثانية: وتسمى مرحلة الثقافة العامة ومدتها سنتان أيضا، وكانت وزارة المعارف تعقد فى نهاية السنة الرابعة امتحانا يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى شهادة الثقافة العامة.

٣-المرحلة الثالثة: وتسمى السنة التوجيهية ومدتها عام واحد، وتتشعب فيه الدراسة إلى شعبتين أدبى، علمى وتنتهى بامتحان عام يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى شهادة الدراسة الثانوية أو التوجيهية القسم الخاص[٣].

أوجه اختلاف هذا القانون عن سابقة:

الملاحظ على هذا القانون أنه أبقى على المرحلة الأولى والتى تسمى المرحلة المتوسطة، وإن غير مسماها إلى المرحلة الإعدادية مع الحفاظ على مسمى الشهادة التى تمنحها هذه المرحلة وهى شهادة الدراسة المتوسطة دون تغيير.

---

(١) الوقائع المصرية: العدد (٧٩) فى ١٠/٨/١٩٥٠، ص ٤ (قانون رقم (١٠٨) لسنة ١٩٥٠ بوقف العمل بأحكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤٩ بتنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادتى الدراسة المتوسطة والثانوية).

(٢) وزارة المعارف العمومية: القانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم التعليم الثانوى، القاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية، ١٩٥١، مادة ١، مادة ٣.

(٣) الوقائع المصرية: العدد ٨٥ فى ١/١٠/١٩٥١، ص ٦ (قانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم التعليم الثانوى).

- قسم هذا القانون المدة الباقية من التعليم الثانوى إلى قسمين، وبهذا يختلف عن القانون السابق الذى كان فيه قسم واحد، وأعاد السنة التوجيهية كما كانت فى تنظيم عام ١٩٣٥.
- أبقى على مسمى الشهادة إتمام الدراسة الثانوية دون تغيير وهى شهادة الدراسة الثانوية.

وقد أبقى هذا القانون على نفس الأهداف الخاصة بالتعليم الثانوى، والمتمثلة فى إعداد خريجيه لمواصلة دراستهم بالجامعات والمعاهد العليا، أو لمزاولة المهن المختلفة[1].

ولكن لم يستمر العمل بهذا القانون طويلا، ويرجع ذلك إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، مما استوجب إعادة النظر فى السياسة التعليمية كلها.

<u>ومن هذا الاستعراض لتنظيم التعليم الثانوى فى الفترة موضع البحث من ١٩٢٣: ١٩٥٢ يمكن استخلاص النقاط التالية:</u>

١- السمة الرئيسية للتعليم الثانوى قبل الثورة هى عدم الاستقرار، والتى ظهرت واضحة فى تغيير عدد سنواته، وفى مسميات شهاداته، ويرجع ذلك إلى الاضطراب السياسى الذى أدى إلى تبديل الوزارات وتولية وزراء معارف مختلفين حتى أنه خلال الفترة من ٢٣ إلى ١٩٥٢ تولى وزارة المعارف فى مصر (٥٩) وزيرا، أى بمعدل وزير كل ٦ شهور، لكل منهم فلسفة يؤمن بها ونظرة تختلف عن غيره من الوزراء فيما يختص بمرحلة الثقافة العامة والتخصص، مما أثر على التعليم الثانوى ممثلا فى كثرة القوانين التى نظمت هذا التعليم، حتى أن بعضها لم يستمر إلا لمدة عام ثم ألغى كما حدث فى قانون (١٠) لسنة ١٩٤٩، والذى وضعه إسماعيل القبانى، ثم ألغاه طه حسين سنة (١٩٥٠) وأعيد العمل بقانون (٢٦) لسنة ١٩٢٨، حتى صدر قانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٥١.

٢-بالرغم من الجهود المبذولة لإصلاح التعليم فى مصر منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢، إلا أنه يمكن ملاحظة اضطراب سياسة التعليم الثانوى، وارتباطها بالسياسات الحزبية التى كانت تسيطر على البلاد فى هذه الفترة.

٣-ظهور أثر التيارات الثقافية والفكرية واضحا فى التعديلات الكثيرة فى قوانين التعليم، فعلى سبيل المثال خرج قانون (١١٠) لسنة (١٩٣٥) نتيجة اقتراحات نجيب الهلالى باشا، وقانون (١٠) لسنة ١٩٤٩ نتيجة لآراء إسماعيل القبانى، وقانون (١٤٢) لسنة ١٩٥١ نتيجة آراء طه حسين، وهذا يدل على أن كل وزير معارف كان يحاول تطبيق أفكاره وآرائه الخاصة به.

---

(١) القانون رقم (١٤٢) الخاص بتنظيم التعليم الثانوى، مرجع سابق، الباب الأول أحكام عامة.

٤-ظل عدد سنوات المرحلة الثانوية للبنات تزيد عن عدد سنوات البنين بمقدار عام، إلى أن صدر قانون (١٤٢) لسنة ١٩٥١، والذى ألغى هذا التمايز بين تعليم البنات والبنين، ووحد الدراسة الثانوية بخمس سنوات.

٥-إن القوانين الثلاثة الأخيرة التى صدرت فى السنوات المتتالية: ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١ لم تترك أثرا واضحا على مناهج المرحلة الثانوية وخطط الدراسة فيها.

ورغم هذه القوانين فإن التعليم الثانوى فى مصر طوال هذه الفترة كان يغلب عليه القصور والجمود، وكان يغلب عليه خضوعه للتيارات السياسية والحزبية، وانخفاض الأداء بصفة عامة، وقصور التعليم الفنى بالنسبة للتعليم النظرى، هذا بالإضافة إلى الازدواجية فى أوجه مختلفة مثل التعليم الفنى والتعليم العام[١].

ومن الطبيعى أن يكون لهذه القوانين أثر على أهداف مناهج اللغة العربية وخططها، وهذا ما ستتناوله الدراسة فى الصفحات التالية.

٣- أثر هذه القوانين على الأهداف العامة والخاصة لمناهج اللغة العربية فى التعليم الثانوى العام فى الفترة من ٢٣: ١٩٥١:

إن المتفقد لمناهج اللغة العربية الصادرة فى تلك الفترة يجد أنها لم تشتمل على أية أهداف عامة للغة العربية، أما الأهداف الخاصة، والتى يختص بها كل فرع من فروع اللغة العربية فسوف يتم تناولها بالتفصيل عند الحديث عن كل فرع من فروع اللغة العربية فى الفصول اللاحقة بإذن الله.

٤- أثر هذه القوانين على خطط مناهج اللغة العربية فى المرحلة الثانوية من سنة ١٩٢٣: ١٩٥٢:

يهدف الجزء التالى إلى استنتاج أثر قوانين التعليم الثانوى والظروف المؤثرة فيها على خطط ومقررات مناهج اللغة العربية فى هذه المرحلة فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢، وذلك فى ضوء الخطط الوزارية التى نظمت هذه المقررات والصادرة فى أعوام ١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٤٨، ١٩٥١، فمواد الدراسة فى المرحلة الثانوية منذ نشأتها قد تعدلت بالحذف والإضافة فى فترات متقاربة بحيث كانت قرارات التعديل لخطط هذه المواد الدراسية تصدر فى بعض الفترات سنويا[٢].

---

(١) سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية، ط٢، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٧، ص ص ١٨٢ - ١٨٤.

(٢) زكى صالح: موجز تاريخ الكتاب المدرسى، ط١، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، متحف التعليم، ابريل ١٩٦٠، ص ٤٩.

خطط مناهج اللغة العربية فى المرحلة الثانوية حتى عام ١٩٥٢:

لموقع اللغة العربية فى الخطة العامة للدراسة فى المراحل التعليمية المختلفة دلالات متعددة، فهى تلقى الضوء على نظرة المجتمع للغة العربية ومدى تقويمه لها ولأثرها فى إعداد أجياله، فكل مجتمع يضع الخطط الدراسية للغة العربية بقدر ما يتمثل من جدواها فى تنشئة أبنائه، وبقدر ما يتصور من قدراتها على تحقيق أهداف المجتمع وأهداف المراحل التعليمية[١].

وعند تفقد خطط مناهج اللغة العربية للمرحلة الثانوية فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ يلاحظ بعض التغييرات التى كانت صدى للتغييرات التى حدثت فى بنية المجتمع واتجاهاته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بصفة عامة، وفى نظامه التعليمى وقوانينه المتعددة بصفة خاصة.

وسوف يتضح مدى هذا التغيير من خلال استعراض خطط التعليم التالية، وسوف تقتصر الخطة على استعراض عدد ساعات اللغة العربية فى كل صف دراسى، مقارنة بعدد ساعات اللغة الأجنبية فى كل صف.

جدول رقم (١)

خطط مناهج اللغة العربية فى المرحلة الثانوية من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢.

السنة	المادة	الصف الأول	الصف الثانى	الصف الثالث أدبى	الصف الثالث علمى	الصف الرابع أدبى	الصف الرابع علمى	الصف الخامس أدبى	الصف الخامس علمى	المجموع	النسبة إلى عدد ساعات الخطة العامة
١٩٢٤	عربى	٨	٨	٨	٨	٨	٨			٤٨	%٢٣,٥
	لغة E أصلية + ترجمة	١١	١١	١٠	١٠	١٠	١٠			٦٢	%٣٠,٣
	لغة إضافية	–	–	٦	–	٦	–			١٢	%٥,٨
١٩٢٨	عربى	٦	٦	٦		٧	٥	٧	٥	٤٢	%١٧
	لغة E أصلية + ترجمة	٨	٨	٨		٨	٧	٨	٧	٥٤	%٢٢
	لغة إضافية	٤	٤	٤		٥	٣	٥	٣	٢٨	%١١,٤

أنظر فى هذا الصدد.

- وزارة المعارف العمومية: منهج التعليم الثانوى (١٩٢٤) المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٤، ص ٧
- وزارة المعارف العمومية: منهج التعليم الثانوى (١٩٢٨) المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٨، ص أ ، ب

---

(١) محمد إسماعيل ظافر، يوسف الحمادى، التدريس فى اللغة العربية، الرياض دار المريخ، ١٩٨٤، ص٩٢.

تابع خطط مناهج اللغة العربية فى المرحلة الثانوية من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢.

السنة	المادة	الأول	الثاني	الثالث	الرابع		أدبى	علمى	رياضة	المجموع	النسبةللخطة العامة
١٩٣٥	عربى	٦	٦	٦	٦		٦	٦	٦	٤٢	%١٧,٧
	لغة E أصلية + ترجمة	٩	٩	٨	٨		٧	٦	٦	٥٣	%٢٢,٣
	لغة إضافية	٤	٤	٤	٤		٧	٣	٣	٢٩	%١٢,٢
							أدبى	علمى	رياضة		
١٩٤٨	عربى	٨	٨	٦	٦		٦	٦	٦	٤٦	%١٧,٩
	لغة E أصلية + ترجمة	٨	٨	٨	٨		٧	٦	٦	٥١	%١٩,٩
	لغة إضافية	–	٤	٤	٤		٧	٣	٣	٢٥	%٩,٧
							أدبى	علمى			
١٩٥١	عربى	٦	٦	٦	٦		٦	٦		٣٦	%١٦,٨
	لغة E أصلية + ترجمة	٦	٦	٦	٦		٨	٦		٣٨	%١٧,٧
	لغة إضافية	٤	٤	٤	٤		٨	٣		٢٧	%١٢,٦

أنظر فى هذا الصدد:

- وزارة المعارف العمومية: منهج التعليم الثانوى (١٩٣٥) المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥، ص ص ٧٨ ، ٧٩
- وزارة المعارف العمومية: منهج التعليم الثانوى (١٩٤٨) المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٢،٣.
- المركز القومى للبحوث التربوية: الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات، المناهج الدراسية من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٥٨، دراسة توثيقية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٩٨.

يتضح من الخطط السابقة مايلى:

خطة عام ١٩٢٤: عدد ساعات اللغة العربية فى هذه الخطة هو (٤٨) ساعة، أى ما يعادل (٢٣,٥%) من عدد ساعات الخطة العامة لمواد الدراسة، وهو أعلى معدل لها حتى عام ١٩٥٢، ولا يفوقها فى عدد الساعات إلا اللغة الأجنبية الأولى، التى يبلغ عدد ساعاتها مع الترجمة (٦٢) ساعة أى مايعادل ٣٠,٣% من عدد ساعات الخطة العامة.

- إن عدد ساعات اللغة العربية المخصصة لكل الصفوف واحدة وهى ثمانى ساعات، ولا يختلف العلمى فيها عن الأدبى. وهذا يعد حسنة من حسنات المنهج، فحاجة الطالب للغة كبيرة بغض النظر عن تخصصه. كما يلاحظ أن التشعيب يبدأ من الصف الثالث وينقسم إلى علمى وأدبى.

• خطة عام ١٩٢٨:

لازالت اللغة الأجنبية تفوق اللغة العربية فى عدد ساعاتها، حيث تبلغ عدد ساعات اللغة العربية (٤٢) ساعة بنسبة ١٧% من الخطة العامة، بينما تبلغ ساعات اللغة الأجنبية الأولى (٥٤) ساعة بنسبة ٢٢% من الخطة العامة. هذا إلى جانب دراسة لغة أجنبية ثانية يبلغ عدد ساعاتها (٢٨) ساعة بنسبة ١١,٤% من الخطة العامة.

• انخفضت الساعات المخصصة للغة العربية لكل صف فى هذه الخطة عنها فى الخطة السابقة. كما فرقت هذه الخطة فى الساعات المخصصة للغة العربية بين القسم الأدبى والقسم العلمى، فتفوق القسم الأدبى عن القسم العلمى فى ساعات اللغة العربية، وكأن حاجة طلاب القسم الأدبى أكثر للغة العربية.

كما يلاحظ أن التشعيب بدء من السنة الرابعة وانقسم إلى قسمين: علمى – أدبى.

• خطة عام ١٩٣٥:

يلاحظ على هذه الخطة أن التشعيب بدأ من السنة الخامسة، فانقسم إلى ثلاثة أقسام: أدبى – علمى، رياضيات، وأن نصيب ساعات اللغة العربية لكل الشعب واحد لم يختلف.

• لازالت اللغة الأجنبية تحتل المكانة الأولى فى عدد الساعات من الخطة العامة، فنصيب اللغة العربية (٤٢) ساعة بنسبة ١٧,٧% بينما بلغت ساعات اللغة الأجنبية الأولى والترجمة (٥٤) ساعة بنسبة ٢٢% بالإضافة إلى اللغة الأجنبية الثانية وعدد ساعاتها (٢٩) ساعة بنسبة ١٢,٢% من الخطة العامة.

• خطة عام ١٩٤٨:

كان نصيب اللغة العربية ٤٦ ساعة من عدد ساعات الخطة العامة بنسبة ١٧,٩%، ونصيب اللغة الأجنبية الأولى (٥١) ساعة بنسبة ١٩,٩%، واللغة الأجنبية الثانية (٢٥) ساعة بنسبة ٩,٧%.

• ارتفع عدد ساعات اللغة العربية المخصصة للصفين الأول والثانى فبلغت ثمانى ساعات، بينما ظلت (٦) ساعات فى خطتى سنة ١٩٢٨، ١٩٣٥، ولكنها احتفظت بنفس عدد الساعات فى الخطة السابقة فى الصفوف: الثالث، الرابع، الخامس وهى ٦ ساعات.

• خطة عام ١٩٥١:

أهم ما يلاحظ على هذه الخطة أنها جعلت الدراسة تتفرع فى السنة الخامسة إلى شعبتين: الشعبة الأدبية، والشعبة العلمية.

• لازالت اللغة الأجنبية الأولى تحتل مركز الصدارة من الخطة العامة، حيث بلغ عدد ساعاتها (٣٨) ساعة بنسبة (١٧,٧%)، بينما بلغت ساعات اللغة العربية (٣٦) ساعة بنسبة

(١٦,٨)%) من الخطة العامة. أما اللغة الأجنبية الثانية فكان عدد ساعاتها (٢٧) ساعة بنسبة (١٢,٦%) من الخطة العامة.

- كما يلاحظ أن عدد الساعات الخاصة باللغة العربية موزعة على جميع الصفوف بالتساوى، ففى كل صف يخصص (٦) ساعات للغة العربية، فلا فرق بين أدبى وعلمى.

<u>ومن العرض السابق لخطط مناهج اللغة العربية قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢ يمكن استخلاص عدة نقاط من أهمها:</u>

١- حظيت اللغة العربية بنصيب وافر من عدد ساعات الخطة العامة، ولم يفقها فى عدد الساعات إلا اللغة الأجنبية الأولى.

٢-ظلت ساعات اللغة الأجنبية تفوق ساعات اللغة العربية فى كل الخطط التى ظهرت منذ عام ١٩٢٣: ١٩٥٢.

وهذا يتمشى مع الظروف السياسية التى سادت البلاد فى ذلك الوقت، فقد دأب الاحتلال الإنجليزى لمصر منذ بدايته على إنفاذ خططه فى نجلزة التعليم المصرى، لنشر الثقافة الإنجليزية بين المصريين، وصبغ فكر الطبقة المتعلمة بالصيغة الإنجليزية، مما يجعل المصريين أميل إلى تقبل وجهة النظر البريطانية، وتقل المعاداة للاستعمار، لذا يلاحظ أن تدريس اللغة الأجنبية قد استأثر بنصيب وافر من الحصص فى الخطة الدراسية.

٣- ظل يزاحم اللغة العربية لغتان أجنبيتان، فينصرف جهد الطالب لتحصيلهما، وذلك على حساب اللغة العربية، لغة البلاد الأصلية.

٤-لم تفرق مناهج عام ١٩٢٤، ١٩٣٥، ١٩٥١ بين عدد الساعات الخاصة باللغة العربية، والموزعة على كل الصفوف. فلا يختلف العلمى فيها عن الأدبى.

٥-تذبذب عدد الساعات المخصصة للغة العربية بين الارتفاع والانخفاض فى الخطط المختلفة التى صدرت فى هذه الفترة.

٦-تضييق الفجوة بين الساعات المخصصة للغة الأجنبية، والساعات المخصصة للغة العربية تصاعدياً. ففى خطة عام ١٩٢٤ كان الفرق كبيراً بين ساعات اللغة الأجنبية (٦٢) ساعة فى الأسبوع وساعات اللغة العربية (٤٨) ساعة، ثم أخذ هذا الفرق يتناقص، ففى خطة عام (١٩٢٨) كان نصيب اللغة الأجنبية (٥٤) ساعة ونصيب اللغة العربية (٤٢) ساعة. وفى خطة عام (١٩٣٥) كان نصيب اللغة الأجنبية (٥٣) ساعة، ونصيب اللغة العربية (٤٢) ساعة، واستمر الانخفاض فى الفرق فى خطة (١٩٤٨) حيث بلغ نصيب اللغة الأجنبية (٥١) ساعة ونصيب اللغة العربية (٤٦) ساعة، ووصل إلى أدنى معدل له فى خطة (١٩٥١) حيث بلغ

عدد ساعات اللغة العربية (٣٦) ساعة، وعـــدد ســـاعات اللغـــة الأجنبيـــة (٣٨) ســـاعة بفارق ساعتين فقـــط.

٧- كما يلاحظ بصورة عامة تناقص عدد الساعات المخصصة للغـــة العربيـــة مـــن قـــانون إلى آخر فيتناقص المجموع الكلـــى مـــن ٤٨ حصـــة إلـــى (٤٢) وأخـــيرا إلـــى (٣٦)، وكذلك تتناقص نسبة ساعات دراسة اللغة العربية إلى مجمـــوع الخطـــة الدراســـية مـــن ٢٣,٥% إلى ١٦,٨% خلال الفـــترة مـــن ٢٣ إلـــى ١٩٥٢. هـــذا مـــن حيـــث الكـــم التعليمى أما من حيث الكيف فيتـــم مناقشتـــه فـــى فصـــول الرســـالة التـــى خصصـــت لعناصر اللغة العربيـــة.